

خدمات أكاديمية

كفاءات وطنية

معايير عالمية

دراسة
للإستشارات والدراسات والترجمة

UNIVERSITY

drasah 1 | 00966555026526

00966560972772

www.drasah.com | info@drasah.com

خدماتنا



توفير المراجع العربية والأجنبية



التحليل الاحصائي وتفسير النتائج

الاستشارات الأكاديمية



جمع المادة العلمية

الترجمة المعتمدة



 drasah1

 Info@drasah.com

 00966555026526

 00966560972772

 drasah.com



دراسة

للاستشارات والدراسات والترجمة



تواصل معنا



00966555026526

00966560972772



متواجدون على مدار الساعة

التحول الرقمي للجامعات المصرية: المتطلبات والآليات

إعداد

// أسامة عبد السلام علي

مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة عين شمس

ملخص البحث

أضحت قضية التحول الرقمي للجامعات من القضايا الحديثة في مجال الإدارة الجامعية؛ نظراً لما للتحول الرقمي من أهمية، والذي يرتبط بمفهوم المنظمة الرقمية وبيئة استخدام المعلومات. ولقد ظهر هذا المفهوم نتيجة قوتين متلازمتين هما: قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعولمة.

وهدف البحث الحالي للتوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتحقيق التحول الرقمي للجامعات المصرية، وبناء على ذلك حاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما منظور الأديبات للتحول الرقمي بالجامعات المعاصرة؟

٢. ما جهود التحول الرقمي بالجامعات المصرية؟

٣. ما تحديات التحول الرقمي للجامعات المصرية؟

٤. ما الآليات المقترحة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية؟

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي كمنهج أساسي له، كما اشتمل البحث على ثلاثة أقسام، القسم الأول بعنوان التحول الرقمي بالجامعات المعاصرة: الماهية والمتطلبات، بينما تناول القسم الثاني جهود التحول الرقمي بالجامعات المصرية وتحدياته، أما القسم الثالث والأخير فقد تضمن مجموعة من الآليات المقترحة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية.

***Digital Transformation for the Egyptian Universities:
Requirements and Mechanisms***

(Abstract)

Prepared By

Osama Abdel Salam Ali

Digital transformation of universities has become one of the modern issues in the field of university administration due to the importance of digital transformation, which has been related to some concepts as digital organization, and information usage environment. The concept of digital transformation has appeared as a result of two parallel forces, they are the power of information and communication technology, and globalization.

The current research aimed at reaching some prospected Mechanisms for achieving digital transformation for the Egyptian universities. And according to that, the research tries to answer the following questions:

- 1- What is the literatures' perspective about digital transformation at contemporary universities?
- 2- What are the efforts of Digital Transformation at the Egyptian universities?
- 3- What are the challenges of Digital Transformation at the Egyptian universities?
- 4- What are the prospected Mechanisms for carrying out digital transformation at the Egyptian universities?

The research relied on the descriptive methodology as a main method, and implies three sections, the first one titled "Digital Transformation at contemporary universities: meaning and requirements", then the second section which dealt with the efforts and challenges of Digital Transformation at the Egyptian universities, and finally, the third section, which implies the prospected Mechanisms for carrying out the digital transformation at the Egyptian universities.

التحول الرقمي للجامعات المصرية: المتطلبات والآليات

أ/ أسامة عبد السلام علي

مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة عين شمس

مقدمة:

تواجه المنظمات على اختلاف مجالات نشاطها عامة، والجامعات خاصة تحديات متزايدة تدعوها إلى العمل من أجل التطوير المستمر للوصول إلى مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية، وتحقيق قدرات تنافسية عالية؛ حيث إن العولمة والضغط التنافسية والحصول على موقع متقدم في السباق مع الجامعات، وتزايد تطلعات المستفيدين والمتعاملين معها وانفتاح الفرص البديلة أمامهم تمثل بعض أهم مصادر الضغوط والتحدي على الجامعات المعاصرة الداعية إلى حتمية التطوير والتحديث في جميع عناصرها وفعاليتها.

ومن ثم فإن التغيير في عالم اليوم نحو التنظيم الرقمي في كافة مؤسسات المجتمع بات ضرورة ملحة تفرضها تحديات العولمة واقتصاديات السوق المفتوحة، وليست الجامعة عن ذلك ببعيد؛ فالجامعة يجب أن تتحول وتحول المجتمع إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة استجابةً لديناميات وتحديات المجتمع حيث ينظر إلى الجامعة على أنها قاطرة التقدم وأداة المجتمع للتحديث بما جد على العصر من تغيرات تقنية عالية، بالإضافة إلى كونها ناقلة للثقافة المجتمعية والتنظيمية الموجودة، ومبدعة للمعارف الجديدة^(١).

وتعتبر التطورات التقنية المتسارعة في العصر الحديث وفي مقدمتها تقنيات المعلومات والاتصالات من أهم التحديات التي تواجه الجامعات، والتي أحدثت تغييرات شتى في مراكزها وأوضاعها وعلاقاتها. الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة سد الفجوة الرقمية في مجال استخدام التكنولوجيا، وحتمية التحول إلى نموذج تنظيمي رقمي للجامعات.

وتعرف الرقمية Digitization على أنها عملية إيجاد صورة رقمية يتم من خلالها تحويل المعلومات من صورة مكتوبة على الورق إلى صورة محفوظة على الأجهزة الآلية؛ بحيث يتم تداولها على شبكة محلية أو الشبكة الدولية للمعلومات.^(٢)

ويؤكد لورين وإريك Lorin & Eric على ضرورة امتلاك المنظمة الرقمية للإمكانيات المعرفية والتقنية العالية ولاسيما ما يعتمد فيها على تكنولوجيا المعلومات، إلا أن التكنولوجيا بمفردها لا يمكن أن تكون وحدها العامل الأساسي في زيادة إنتاجية المنظمة، بل ما يعول عليه في ذلك أيضاً هو تفعيل مجموعة من الممارسات التنظيمية والثقافة المشتركة بين الأفراد داخل المنظمة بما يمكن الأفراد فيها من أن يصبحوا مستخدمين جيدين لتكنولوجيا المعلومات بصورة أكثر فعالية.^(٣)

ويُعرف التحول الرقمي Digital Transformation على أنه تحول المنظمة تدريجياً من الاستغراق في التعامل مع الماديات فقط إلى الاهتمام بالمعلومات والمعرفة واستثمار ما تكشف عنه من فرص وإمكانيات؛ وذلك للوصول إلى أعلى مستوى من الانجاز والكفاءة.^(٤)

كما يُعرف التحول الرقمي أيضاً على أنه انتقال المنظمة من التعامل مع الموارد المادية فقط إلى الاهتمام بموارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال، حيث تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي- المعرفي- الفكري هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها وفي استخدام مواردها.^(٥)

وبناء على ما سبق، يتضح أن مفهوم التحول الرقمي قد ارتبط بالاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، ومن جهة أخرى ارتبط بزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة؛ وذلك من أجل الاستجابة لمغيرات البيئة والسوق العالميين. ومن ثم فإن الأمر بالنسبة للجامعات يُصبح أكثر إلحاحاً في أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وذلك في تعزيز ودعم العمل الأكاديمي والإداري؛ سواء كان ذلك بالنسبة للعمليات المختلفة للإدارة الجامعية، أو بالنسبة لإجراء الدراسات والبحوث المختلفة وإمكانية نشرها، وإيجاد آليات مناسبة للنشر وحماية حقوق الملكية

الفكرية، إضافة إلى التدريس أو التعامل مع المعامل والمكتبات؛ مما يعنى ضرورة توفير وعي كامل بالتقافة الرقمية لدى جميع أعضاء المجتمع الجامعي.

ويفهم من ذلك أن تحقيق التحول الرقمي بالشكل الصحيح والمتدرج؛ له أثر إيجابي ويشمل هذا الأثر سرعة الانجاز للأعمال والأنشطة، وتوحيد وتبسيط إجراءات العمل، والمساهمة في أمن المعلومات بحفظها وسهولة تخزينها واسترجاعها وإتاحة الاطلاع عليها للجميع بدلاً مما كان يتم من حفظ الوثائق والبيانات في أرشيفات ورقية تأخذ حيزاً مكانياً كبيراً، وتتطلب وقتاً كبيراً في البحث عن الوثائق المطلوبة، كما أن التحول الرقمي للجامعات قد ينشأ عنه اختلاف في أنماط التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، إضافة إلى ضمان جودة العمل ومواكبة التطور.^(٦)

أيضاً يرتبط نجاح التقنية في الجامعة بالاهتمام بالعناصر المؤثرة في تقديم الخدمات مثل: تطوير التقنية، والاهتمام بالموارد البشرية التي هي أساس تحسين مستوى الخدمات من خلال تدريب الأفراد وإكسابهم المهارات المختلفة في إطار الاستثمار الأمثل للأتمتة وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى إجراءات العمل، هي بمثابة العنصر الثالث الفعال؛ والذي إذا لم يراع تحسينه فإن تطبيق التقنية قد يصحح زيادة في العبء على العمل اليدوي.^(٧)

ويتطلب التحول الرقمي أيضاً التحول من الهيكلية التقليدية المعقدة إلى هيكلية واضحة المعالم شاملة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات؛ التي تيسر الأداء وتوفر في الوقت والجهد والمال، كما يستدعي ضرورة إحداث تغييرات في القوانين واللوائح المعمول بها، والممارسات الإدارية وفي أنماط التفاعلات الاجتماعية داخل الجامعة. ويتطلب أيضاً التحول في القوى البشرية من حفظة للمعارف ومنفذين للوائح فقط إلى مبدعين في إطار المعلوماتية ومطورين في إطار الثقافة الرقمية، بالإضافة إلى ضرورة تغيير طبيعة التفاعلات بين أعضاء المجتمع الجامعي من خلال التنوع في استخدام أجهزة وقنوات الاتصال الحديثة، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للتفاعل والاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الجديدة وتسخيرها لتحسين أداء الجامعات بشتى أنواعه من خلال أتمتة التفاعل.^(٨) كما يلقي هذا بدور كبير على القيادات الجامعية من أجل التعامل مع التفاعلات غير المرغوب فيها بين الأفراد، ومحاولة

استثمارها وتوجيهها لصالح الجامعة؛ من أجل زيادة الإنتاجية والحفاظ على هوية الجامعة وكيانها.

باستقراء ما سبق، نجد أن التحول الرقمي للجامعات يحتاج إلى العديد من المتطلبات التنظيمية والإدارية والفنية، بالإضافة إلى الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنيات تكنولوجيا المعلومات، كما يتطلب دعم القيادات العليا بالجامعة وإعادة هندسة إجراءات العمل الإداري، والاهتمام بإدارة التغيير وتطوير بنى الاتصالات التحتية وتنمية العاملين.

وبناء على ذلك، فإنه لكي تستوعب الجامعة التقنية الجديدة عليها أن تتعدى مجرد شراء أو نقل التقنية، وأن تتبنى مفهوم إدارة التقنية الذي يتضمن عمليات مهمة ومكاملة وأساسية هي: (٩)

- ١- تطبيع التقنية: وتعني تحقيق التوافق بينها وبين باقي عناصر المنظومة.
 - ٢- تطوير التقنية: وتعني التجديد والإضافة والتنمية بالتحسين أو بالرفع.
 - ٣- تعميق التقنية: وتعني استخدام كافة إمكانيات وقدرات التقنية المتاحة إلى الحد الأقصى وتجنب بقاء أجزاء منها معطلة.
 - ٤- ابتكار التقنية: وتعني إنتاج تقنية جديدة تماماً والسعي لتطبيقها، وذلك من خلال العناية بالموارد البشرية والاختيار الكفء لها، وتوفير الفرص لإطلاق طاقاتهم الفكرية وقدراتهم الذهنية للابتكار والتطوير، والاستخدام الأكفأ للتقنية من خلال توفير التدريب المناسب والمستمر.
- تأسيساً على ما تقدم، فإن الجامعات بموجب ما تم عرضه من مفاهيم ومتطلبات التحول الرقمي لا يمكن أن تكون تنظيمات جامدة بل يجب أن تتسم بالتطوير والتحديث والتحسين المستمر؛ بصفتها رمزاً لنهضة وتقدم المجتمعات، ومن ثم يصعب تبرير تأخرها في التعامل مع "الرقميات" واستيعاب مضامينها، وبالتالي فهي الأكثر قدرة على استخدامها في تشغيل آليات نظمها التعليمية والبحثية والإدارية.
- ولعل واقع الجامعات المصرية يشير إلى وجود العديد من التطورات والتحولات الرقمية بها في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال تبنيها لمشروع تطوير نظم

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTP) Information and Communication Technology Project والذي يهدف إلى: (١٠)

١- رفع كفاءة البنية الأساسية لشبكات معلومات الجامعات وشبكة الجامعات المصرية بالمجلس الأعلى للجامعات.

٢- استكمال مقومات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تطبيقات نظم المعلومات الإدارية بالجامعات المصرية، وكذلك إنشاء مركز لنظم المعلومات الإدارية ودعم اتخاذ القرار بالمجلس الأعلى للجامعات.

٣- استحداث أنماط جديدة من التعليم مثل التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد لتتواءم مع التطوير العلمي وتغطي الطلب المتزايد على التعليم العالي.

٤- توفير وإتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية المصرية والعالمية لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

٥- رفع قدرات ومهارات الجهاز الأكاديمي والإداري، في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، على التعامل مع تقنيات المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة.

وقد تم تقسيم محاور العمل بالمشروع إلى خمسة محاور أساسية هي على النحو

التالي:

أ- البنية الأساسية لشبكات الجامعات Network Infrastructure وهدفه تطوير البنية الأساسية لشبكات المعلومات الداخلية بالجامعات المصرية (١٧ مشروع)، وتطوير البنية الأساسية لمركز شبكة الجامعات المصرية، وتطوير البنية الأساسية لشبكات معلومات الكليات، وكذلك إنشاء شبكة للفيديو كونفرانس والبيت المرئي. (١١)

ب- نظم المعلومات الإدارية المتكاملة Management Information Systems

وهدفه إنشاء مراكز لنظم المعلومات الإدارية داخل الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات لميكنة العمل داخل الإدارات المختلفة، على أن تتكامل تلك النظم معاً

بما يؤدي إلى اتخاذ القرارات على أسس وبيانات دقيقة ويدعم وضع الخطط الإستراتيجية بالجامعات والمجلس الأعلى للجامعات.^(١٢)

ج- التعلم الإلكتروني E-Learning وهدفه إنتاج وتطبيق عدد من المقررات الالكترونية يتم إتاحتها للطلاب من خلال شبكة الانترنت بحيث يمكن الوصول إليها بدون التقيد بالزمان والمكان مما يوفر الوقت والجهد على الطلاب ويرفع كفاءة العملية التعليمية.^(١٣)

د- المكتبات الرقمية Digital Libraries وهدفه إتاحة المحتوى الإلكتروني للدوريات والمجلات العلمية، من خلال شبكة المعلومات بالجامعات، وذلك بالاشتراك في قواعد البيانات العالمية للمكتبات الرقمية.^(١٤)

هـ- التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات ICT Training وهدفه تنمية الكوادر البشرية من أعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيرين، وكذلك العاملين بالمؤسسات التعليمية على استخدام تكنولوجيا المعلومات كل في مجاله، من خلال تنمية المهارات والمعرفة التي يمكن استخدامها في الأنشطة التعليمية والبحثية.^(١٥)

كما أنشئت الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني Egyptian E-Learning University (EELU) في مصر بموجب القرار رقم ٢٣٣ الصادر في ١٦ أغسطس ٢٠٠٠ من قبل رئيس الجمهورية، وهي جامعة غير هادفة للربح تسعى لتوفير التعليم عن بعد على مدار ٢٤ ساعة من خلال شبكة الانترنت، حيث يتوفر ثلاثة مراكز تعليمية لتلك الجامعة بكل من جامعة عين شمس وطنطا وأسيوط، والتي تقدم من خلالها الجامعة خدماتها.^(١٦)

وتتمثل رؤيتها في إيجاد جامعة رائدة لها القدرة على توفير تعليمًا إلكترونيًا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، كما أنها توفر الفرص التعليمية للمتعلمين الذين لا يستطيعون الانتظام والمواظبة في الحرم الجامعي.^(١٧)

مشكلة البحث:

يمكن أن تظهر مشكلة البحث بشكل واضح من خلال تحديد مؤشرات معينة خاصة بالقصور في تطبيقات مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات بالجامعات

المصرية والذي يعد أحد جهود ومحاولات التحول الرقمي بها، ومن ثم يمكن أن نتضح أوجه القصور من خلال ما يلي: (١٨)

• أن الشبكات الداخلية ببعض الجامعات تحتاج إلى تطوير، ولا يوجد ربط شبكي مناسب بين الجامعات.

• ضعف تطبيقات وبرمجيات ميكنة العمل الإداري على مستوى كل جامعة والمجلس الأعلى للجامعات، باستثناء بعض المحاولات الفردية على مستوى بعض الكليات.

• وجود محاولات فردية في بعض الكليات في مجال التعلم الإلكتروني، ولكنها تفتقد للرؤية الاستراتيجية على مستوى الجامعة، كما أنها تفتقد لوجود معايير واضحة وموحدة لضبط جودة المقررات الإلكترونية.

• افتقاد الباحثين لوجود فهرس موحد بالمقتنيات الموجودة في المكتبات الجامعية المصرية بما يساعد على معرفة محتوياتها.

• قلة الاهتمام بالكوادر البشرية وتدريبها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعات.

كما تؤكد أحد التقارير على "ضعف الدعم المالي والمعنوي والأدبي المقدم لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في تحويل مقرراتهم بشكل إلكتروني من قبل المسؤولين بجامعاتهم؛ حيث يؤدي ذلك إلى الحد من نشر ثقافة التعلم الإلكتروني بشكل كبير، اعتقاداً من أعضاء هيئة التدريس بعدم قناعة المسؤولين بالجامعات بهذا التطوير للمقررات وإستراتيجيات التعليم والتعلم". (١٩)

بالإضافة إلى ما سبق، فإن واقع الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني يشير إلى كونها تجربة غير مكتملة للتعليم الجامعي الافتراضي؛ وذلك لأنها "بدأت بداية غير قوية لم تصل إلى مستوى الجامعات الافتراضية العربية والأجنبية؛ وذلك لما تقابله من صعوبات تتمثل أهمها في نقص الوعي بالرؤية الصحيحة عن التعليم الافتراضي وبرامجه وأهميته ومميزاته لدى قطاع مؤثر من المجتمع والمسؤولين، وكذلك نقص التمويل اللازم لعمل الجامعة الافتراضية وتشغيلها، بالإضافة إلى قلة توافر أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال تخطيط وتصميم المقررات الإلكترونية". (٢٠)

- وعلى ذلك تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:
٥. ما منظور الأدبيات للتحول الرقمي بالجامعات المعاصرة ؟
 ٦. ما جهود التحول الرقمي بالجامعات المصرية ؟
 ٧. ما تحديات التحول الرقمي للجامعات المصرية؟
 ٨. ما الآليات المقترحة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى التعرف على متطلبات التحول الرقمي بالجامعات المعاصرة، والاستفادة من ذلك في اقتراح مجموعة من الآليات لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية.

أهمية البحث:

يستمد البحث الحالي أهميته من النقاط التالية:

- ١- أنه يأتي متوكباً مع التوجهات العالمية نحو بناء المنظمات الرقمية، مساندة للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ٢- أن السيادة المطلقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أفرزت حتمية تجاوز الطرق التقليدية السائدة في نظم التعليم الجامعي وأشكاله، ومن ثم كان من الضروري التفكير في استحداث صيغ جديدة للتعليم الجامعي في ظل الظروف العالمية التي باتت تنادي بالتحول الرقمي لكافة المنظمات.
- ٣- أنه يأتي مسانداً للجهود والمشروعات المبذولة نحو تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعات المصرية؛ ومن ثم فقد يُسهم في ترشيد وتوجيه تلك الجهود من أجل تحقيق التحول الرقمي للجامعات المصرية.

الدراسات السابقة:

يعرض هذا الجزء بعض الدراسات السابقة المرتبطة بالتحول الرقمي على النحو

التالي:

١- ازدواجية التكنولوجيا: إعادة النظر في مفهوم التكنولوجيا في المنظمات: (٢١)

هدفت الدراسة إلى إعادة بناء مفهوم التكنولوجيا في المنظمات، بالإضافة إلى اقتراح نموذج للبحث في العلاقة بين التكنولوجيا والمنظمات. وقد استخدمت الدراسة المنهج البنائي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج، لعل من أهمها ما يلي:

- أن إدخال التكنولوجيا في المنظمة ليس هدفاً أساسياً في حد ذاته؛ وإنما ينبغي البحث في أثر التكنولوجيا على الأبعاد التنظيمية، وعدم تجاهل المنظور الإنساني وتأثيرها على سلوك الأفراد.
- النظر إلى التكنولوجيا على أنها خياراً استراتيجياً للمنظمة، ومن ثم فإنها تعتبر نتاج عمل الإنسان، وبالتالي ينبغي الاهتمام بتأثير ذلك على سلوك الأفراد والعلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وإعادة بناء الهياكل التنظيمية لاستيعاب التكنولوجيا.

■ حتمية التغيير المرن والمتدرج، والتأكيد على دور المنظمة في الانتقال التدريجي لكي تستوعب التكنولوجيا بعقلانية في كافة أجزاء الهيكل التنظيمي.

٢- ملاحظات على الشكل الهيكلي للمعلومات الرقمية في المنظمات: (٢٢)

هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار هيكلي للمعلومات الرقمية باعتبارها مورد تنظيمي أساسي في المنظمة يجب الاهتمام به والتركيز عليه. وقد استخدمت الدراسة المنهج البنائي، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها ما يلي:

- أن بيئة استخدام المعلومات الرقمية تتطلب إعادة تكوين أنماط السلوك المرتبطة بالمعلومات، كما تتطلب توفير الموارد والعناصر الاجتماعية والمادية في البيئة التنظيمية؛ والتي يمكن استخدامها في تنفيذ أنماط السلوك المرغوب فيها.
- أن العناصر الاجتماعية والزمنية والمادية التي تشكل بيئة استخدام المعلومات لها تأثيراتها الكبيرة على جماعات العمل داخل المنظمة، ولا تقتصر على مستوى الأفراد فقط.

٣- المنظمة الرقمية: النتائج الأولية لدراسة معهد "ماساتشوستس" لتكنولوجيا المعلومات عن ثقافة وإنتاجية المنظمة المستخدمة لشبكة الانترنت: (٢٣)

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص المنظمات المستخدمة لشبكة الانترنت والتكنولوجيا الحديثة، وعلاقتها بتحسين وزيادة إنتاجية المنظمة من أجل التواجد في البيئة التنافسية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

■ أن تكنولوجيا المعلومات ليست هي وحدها العامل الأساسي في زيادة إنتاجية المنظمة، وإنما هناك مجموعة من الممارسات التنظيمية، بالإضافة إلى ثقافة المنظمة والتي لها أكبر الأثر لتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات ومن ثم زيادة إنتاجية المنظمة وابتكار الأفراد.

■ أن المنظمة الرقمية تتميز بعدد من الممارسات الخاصة والهامة والتي تميزها عن غيرها، من أهمها: نظام للمعلومات مفتوح ومتاح للجميع في أي وقت، تمكين الأعضاء وإعطائهم حرية اتخاذ القرارات في المستويات الإدارية الدنيا، ربط الأداء المتميز بنظام معين من الحوافز، الاستثمار الفعال للثقافة الرقمية للمنظمة، التركيز على تدريب الموظفين الجدد من خلال شبكة الانترنت.

٤- التحول الرقمي: المعلومات، والتفاعلات، والهوية الشخصية: (٢٤)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التغيرات والتحديات التي فرضت نفسها نتيجة التحول الرقمي للمنظمات، ومدى تأثيره على شكل المعلومات، والعلاقات بين الأفراد والتفاعلات فيما بينهم، وكذلك على هويتهم الشخصية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

■ أن التحول الرقمي للمنظمات يتطلب إدخال تكنولوجيا معلومات حديثة، بالإضافة إلى ضرورة إحداث تغييرات في القوانين واللوائح المعمول بها، والهيكل التنظيمية والممارسات الإدارية.

■ أن التحول الرقمي يتطلب التغيير في علاقة الأفراد بالتكنولوجيا القائمة وفي طبيعة التفاعلات الاجتماعية، ومدى إيمانهم بأهميتها ودورها في إنجاز الأعمال بكفاءة وفعالية.

■ أن التحول الرقمي يتطلب إدارة فعالة داخل المنظمات، لها القدرة على توجيه أنماط السلوك الاجتماعي بين الأفراد، والسيطرة على التفاعلات غير المرغوبة فيما بينهم.

٥- تحديات التعليم الجامعي الإلكتروني في مصر والفرص المتاحة للاستفادة منه: (٢٥)

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية التعليم الجامعي الإلكتروني ومبررات التوسع فيه، بالإضافة إلى الوقوف على تجربة مصر في مجال التعليم الجامعي الإلكتروني والتحديات التي تواجهه. وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

■ أن من أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الإلكتروني مدى توافر البنية الأساسية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأجهزة والبرامج الإلكترونية، والقاعات والمعامل والمكتبات الإلكترونية.

■ أن تأهيل العناصر البشرية للقيام بأدوارها في ظل مفهوم التعليم الجامعي الإلكتروني يمثل تحدياً بشرياً؛ مما يتطلب التركيز على ضرورة تنمية العناصر البشرية في خط متواز مع تأسيس البنية التحتية.

٦- ضوابط تربوية لتطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات المصرية: (٢٦)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الحاجة إلى وجود ضوابط لإدارة التعلم الإلكتروني، والتوصل إلى مجموعة من النماذج الإدارية والفنية التي يمكن الاعتماد عليها في تقديم التعلم الإلكتروني بالجامعات المصرية عبر شبكة الانترنت. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ما يلي:

■ أن وجود الجامعات الافتراضية في مصر وقبول الطلاب بها، من شأنه أن يسهم في تعدد الفئات المستهدفة من تلك الجامعات.

■ أن إدخال التعلم الإلكتروني بالجامعات يستوجب الوفاء بعدد من المتطلبات الرئيسية، من أهمها: توفير بنية تقنية متقدمة داخل الجامعات، رصد الميزانيات اللازمة للإنفاق على منظومة الجامعة الرقمية، وضع خطة تسويقية

إعلامية تنفيذية توضح مفهوم الجامعة الرقمية والتعلم الإلكتروني وإيجابياته، وكيفية الالتحاق به وشروطه.

منهج البحث وخطواته:

في ضوء طبيعة المشكلة وأهداف البحث، فإنه يسير وفقاً لخطوات المنهج الوصفي؛ وذلك للوقوف على متطلبات التحول الرقمي بالجامعات المعاصرة، وكذلك التعرف على جهود وتحديات التحول الرقمي بالجامعات المصرية، هذا بالإضافة إلى التوصل لمجموعة من الآليات المقترحة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية. وبناء على ما سبق، يسير الجزء التالي من البحث وفقاً لثلاثة أقسام، القسم الأول بعنوان التحول الرقمي بالجامعات المعاصرة: الماهية والمتطلبات، بينما تناول القسم الثاني جهود التحول الرقمي بالجامعات المصرية وتحدياته، أما القسم الثالث والأخير فقد تضمن مجموعة من الآليات المقترحة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية.

أولاً: التحول الرقمي بالجامعات المعاصرة: الماهية والمتطلبات

يعرض هذا الجزء من البحث التأسيس النظري للتحول الرقمي من حيث ماهيته وأهميته، ثم التعرف على متطلبات التحول الرقمي بالجامعات المعاصرة.

١- ماهية التحول الرقمي Digital Transformation:

يعرف التحول الرقمي علي أنه " جهد خاص تباشره المنظمة في تصميم نظام الأعمال المميز، والذي يسمح لها باستثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات إلي أبعد مدى؛ مما يعكس علي تمتعها لكل ما تتيحه التقنية الرقمية من إمكانيات للعمل والأداء لم تكن متوفرة من قبل، بالإضافة إلي تمتعها بمزايا تصميم نظام للأعمال يحقق لها الأسبق في المنافسة^(٢٧)، بحيث يتضمن تصميم الأعمال الاختيار الذكي لعناصر شتي من أهمها ما يلي:^(٢٨)

- أ- اختيار العملاء والمستفيدين من الخدمة.
- ب- تحديد المزايا الفريدة التي تقدمها المنظمة لعملائها.
- ج- تحديد المغريات للموارد البشرية للعمل في المنظمة.

د- تصميم وسائل بناء وتحقيق الربحية.

ه- تصميم آليات التميز.

و- تصميم نطاق الأعمال لتحقيق أقصى قيمة.

ز- تصميم البناء التنظيمي المناسب.

ح- تصميم آليات إدارة المعلومات والمعرفة.

ويلاحظ من ذلك، أن الجامعة عليها أن تبذل جهداً خاصاً في توضيح رسالتها ورؤيتها للجمهور، وكذلك أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى تحديث هيكلها ونظم اختيار العاملين بها ونظم المكافآت؛ من أجل تصميم نظام مميز للأعمال يسمح لها بالمنافسة والوصول إلى العالمية. وكذلك نجد أن التحول الرقمي يسعى إلى تصميم آليات لإدارة المعلومات والمعرفة والتعامل معها عبر النظم والآليات الالكترونية، من أجل الوصول إلى أعلى مستوى من الانجاز والكفاءة، ومن ثم لا بد أن تكون هذه المعارف متاحة للجميع في كل وقت وفي أي مكان.

أيضاً يعرف التحول الرقمي علي أنه "عملية سعي المنظمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا شبكة الانترنت العالمية؛ لتحسين أداء مهامها وعملياتها المختلفة، ونقلها لمن يحتاج إليها في داخلها أو خارجها، وذلك من خلال الاعتماد علي موارد ثلاثة هي: المعلومات المتدفقة والمتوافرة بها، وتكنولوجيا ونظم المعلومات المستخدمة والموارد البشرية المناط بها القيام بالمهام المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة في ظل استراتيجياتها".^(٢٩)

نستنتج من ذلك أن الجامعة في ظل مفهوم التحول الرقمي لها تعتمد بالدرجة الأولى علي التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم ينبغي عليها تلبية متطلباتها التكنولوجية والمعلوماتية بصورة مستمرة حتى يمكنها البقاء والتواجد والمنافسة، وبالتالي يجب أن تركز علي رأس المال بشري وفكري متميز؛ من أجل تلبية التحديات والمتغيرات المؤثرة علي فرص بقاءها.

كما يعرف التحول الرقمي بأنه قيام المنظمة بعملياتها الإدارية وكافة أنشطتها من خلال توفير بنية أساسية معلوماتية متطورة؛ تمكنها من مباشرة أعمالها عبر شبكة

الانترنت، وذلك في كافة المجالات، بما يسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء التنظيمي لها.^(٣٠)

ويعرف أيضاً التحول الرقمي بأنه "الانتقال من مقومات الفضاء الفيزيائي الواقعي إلى الوجود الافتراضي Virtual Reality بحيث تصبح عملية الاتصال لا يسودها مفاهيم المسافات والأزمنة التي تسود العالم الفيزيائي التقليدي، وتصبح المواقع الالكترونية لتلك الجامعات الرقمية كبديل للمواقع التي استوطنت البقع الجغرافية الأرضية، وأضحت وسطاً يحاكي الواقع الفيزيائي في هويته، مع وجود خلاف في طبيعة الماهية التي يمتاز بها".^(٣١)

ويلاحظ مما سبق، أن التحول الرقمي في حد ذاته لا يعد هدفاً منشوداً، وإنما هو وسيلة لتحسين كفاءة ونوعية الأداء الجامعي، حيث يقود بصورة مؤكدة إلى تطوير الجامعة وكافة خدماتها، ومن ثم يمكن أن تظهر أهميته فيما يلي:^(٣٢)

(١) طرح عناصر حاكمة جديدة في تصميم الجامعة، وهيكلها التنظيمي، الأمر الذي يقود إلى تقلص بعض المهام، أو ربما عدم ظهورها، وكذلك إلى ظهور مهام جديدة.

(٢) تحقيق التكامل بين الوظائف الأساسية للجامعة، الأمر الذي يمنح الجامعة المرونة المناسبة، ويوفر متطلبات اتخاذ القرارات بصورة ذات كفاءة وفعالية.

(٣) يسهم في زيادة فاعلية مهام التنسيق بين وظائف الجامعة ومهامها وأنشطتها وهذا ما ينعكس بوضوح على تحسين كفاءتها ويرفع من رضا الأطراف المعنية بفعاليتها.

(٤) يسهم في تطوير منظومة اتخاذ القرارات، وتطوير فرص استثمار إمكاناتها البشرية والمادية في ظل دخول الجامعات ميدان المنافسة.

(٥) يؤدي إلى تطوير الأنماط القيادية والإدارية، وظهور معالم فلسفة إدارية جديدة هي الإدارة بالمعلوماتية؛ التي تتيح إعمال مبادئ التمكين والمساءلة والنزاهة والشفافية.

(٦) يساعد على إتاحة أنشطة وخدمات جديدة قابلة للتسويق، الأمر الذي يوفر قيمة مضافة ويحقق إيرادات مهمة للجامعة.

(٧) يقود إلى توفير اختصاصات متجددة، ومن ثم مساقات تُصمم علي وفق حاجة زبائن وعملاء الجامعة وجميع المستفيدين من معارفها وخدماتها، وهذا ما يتسق مع مفهوم الجودة والذي يولي اهتمامه بالزبون.

(٨) يسهم في إتاحة ودمج العديد من العمليات وتهيئة وتوفير المستلزمات البشرية والمادية، ومن ثم تحقيق الوفرة علي هذا النحو يعد أمراً مهماً للكفاءة الاقتصادية والإدارية.

٢- متطلبات التحول الرقمي:

إن إقامة جامعة رقمية تعتمد علي المعرفة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالاتها وخدماتها يعد هدفاً رئيسياً تسعى إليه العديد من الجامعات المعاصرة، وذلك من خلال سعيها لمعرفة متطلبات التحول الرقمي وتبنيها، حيث نجد في هذا المسعى خياراً إستراتيجياً يتيح لها أفضل الفرص لاستثمار معطيات الواقع التي تفرضها الاتجاهات العالمية الحديثة؛ بما يحقق لها ميزات تنافسية تتفوق بها عن غيرها من الجامعات، ومن ثم تستطيع تلبية احتياجات السوق ومتطلبات الجمهور المستفيد من خدماتها. وحيث أن السمة الغالبة للتغييرات الظاهرة في كافة النظم الجامعية تشير إلي سيادة واضحة للرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن التحول إلي جامعة رقمية يتطلب ما يلي:

أ- بناء رؤية رقمية وصياغة إستراتيجية التطوير:

ويعني تكوين صورة كاملة ورؤية واضحة عن وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة بما يمكن أن يساعدها علي تصور مكانتها المستقبلية^(٣٣)، ومن ثم يمكن أن يتضمن ذلك ما يلي:

(١) تحليل الفجوة الرقمية: ويتم ذلك من خلال تحليل الهوة الفاصلة بين ما تملكه الجامعة كمنظمة من معرفة وأدوات يمكن استغلالها، وما لديها من قدرات علي النفاذ إلي مصادر المعلومات والمعرفة من ناحية، وبين ما لا تملكه وتعوزه أدواتها وليس لديها القدرة علي استغلالها من ناحية أخرى. (٣٤)

(٢) تحليل المستوي التكنولوجي: حيث أن التعرف علي مستوي التقدم التكنولوجي في أداء الأعمال داخل الجامعة كمنظمة ودرجة الاستفادة من التكنولوجيا

المتاحة، والمقارنة بين التكلفة والعائد؛ يتطلب حصر التكنولوجيا المتاحة، وتقييم مدى الاستخدام للتكنولوجيا المتاحة، ومعرفة مدى فعالية التكنولوجيات المستخدمة بالمنظمة. (٣٥)

(٣) تحديد كفاءة نظام المعلومات: حيث تعد المعلومات هي الأساس الحيوي للمنظمات الرقمية، وهي العامل المحقق لتكامل الإدارة وتماسكها، وبذلك تكون وفرة المعلومات الصحيحة والمناسبة في التوقيت الصحيح هي من المقومات الأساسية للمنظمة الرقمية، ومن ثم فإن التحول الرقمي للجامعات يجب أن يتضمن تحليل المعلومات وتحديد مدى كفاءتها داخلها؛ من خلال تحليل العناصر التالية: إنتاج المعلومات، عرض وتداول المعلومات، حفظ وتحديث واسترجاع المعلومات. (٣٦)

(٤) معرفة مدى الاستعداد للتحول: ويتطلب ذلك توافر أسس ومعايير الاستعداد الإلكتروني E-Readiness لديها، والذي يمكن أن يقاس من خلال خمسة عناصر رئيسة هي: البنية التحتية، القيادة الإلكترونية، رأس المال البشري، أمن وخصوصية المعلومات، بيئة العمل الافتراضية. (٣٧)

ب- توفير الإطار التشريعي والدعم الإداري والمالي:

لكي يمكن ترجمة الرؤية الرقمية إلى الواقع، يجب على المنظمة العمل على توفير الدعم والتمويل اللازم للتنفيذ؛ بما يساعد على اقتناء التسهيلات اللازمة للدخول إلى الرقمية، وتأهيل النظم العاملة والعاملين للتعامل الإلكتروني، وتوفير الإجراءات التشريعية والقانونية اللازمة لتأمين المعاملات الرقمية وحماية البيانات المتصلة بالمؤسسات والمستهلكين، وبذل الجهود من قبل المنظمة لخلق حث مناسب لدى جميع الأطراف المعنية من خلال عملية المشاركة الفعالة من قبل جميع مؤسسات المجتمع، خاصة ذات الصلة بالتقنيات والاتصالات والحوايب وشركات الانترنت. (٣٨)

ج- اختيار نقطة البداية:

ويتطلب ذلك قدراً واسعاً من الإلمام بآليات العمل المنظم وفقاً للأسلوب العلمي والمنهجي، وذلك لتحقيق انتقالات هادئة ومرتزة ومحسوبة وفقاً لمعايير ضابطة مصمونها دراسة الجدوى لكل قرار نحو الرقمية، يأخذ في الاعتبار تكلفة التنفيذ ووقته

ومدي توافر متطلباته، إلى جانب تحديد الحاجة إلى نتائجه كعناصر أولية تؤخذ في الاعتبار عند المقارنة مع خيارات رقمية أخرى. (٣٩)

وفي ضوء ما سبق، نجد أن نجاح عملية التحول الرقمي للجامعات لا يعتمد على مدي فاعلية عملية التحول فحسب، وإنما يتطلب الأمر قدرات ومهارات وخصائص شخصية للقيادات الجامعية وكافة أعضاء المجتمع الجامعي تعكس مدي إيمانهم والتزامهم بعملية التحول الرقمي ومرآطها، ومن ثم ينبغي تطوير إستراتيجيات إضافية لبناء قدرات القيادات والأفراد؛ بهدف دعم التغيير وتأييده وفي ضوء مفاهيم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات وأنشطة الجامعة.

ثانياً: التحول الرقمي للجامعات المصرية: الجهود والتحديات

يمثل تطوير التعليم العالي أحد المتطلبات الأساسية التي توجهت مصر إلى العناية بها عن طريق إعداد وتنمية مواردها البشرية للقيام بأعباء التنمية القومية الشاملة والتفاعل مع معطيات وتحديات الانفجار المعرفي والعولمة.

وتتطلب عملية التطوير الشامل للتعليم العالي في مصر من رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية في كافة المجالات العلمية والتقنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع دراسة واعية لطبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة وعصر المعرفة والفضائيات التي تتفاعل لإحداث ثورات تقنية ومعرفية تغير مسار حركة التعليم بشكل عام والتعليم العالي منه على وجه الخصوص.

وئمة اهتمام متصاعد على عدة مستويات بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي على المستوى القومي، ويتجسد هذا الاهتمام في المخطط العام لمنظومة التعليم العالي في مصر ٢٠٠٥-٢٠٢١ الذي أكد على أهمية استيعاب التطورات التكنولوجية، وإتاحة وعدالة توزيع فرص التعليم العالي بكافة أنواعه لتلبية للطلب المجتمعي في مناطق الدولة المختلفة. (٤٠)

كما اعتبرت الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي؛ أن متطلبات عصر المعلومات والتقنية والعولمة هو بمثابة التحدي الرئيس أمام منظومة التعليم العالي في مصر، وضرورة التصدي لها، وكان من أهم الأهداف والتوجهات الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي ما يلي: (٤١)

- تحديث الإطار المؤسسي والتنظيم الهيكلي العام، ووضع تشريع جديد متكامل لمنظومة التعليم العالي.
 - تطوير تقنيات التعليم، واستثمار تقنيات المعلومات والاتصالات، وإبتكار أشكال جديدة من التعليم عن بعد.
 - تعميق الصلات بين مؤسسات التعليم العالي في مصر مع مثيلاتها في الخارج على المستويات الإقليمية والدولية.
 - تطوير نظم التعليم وقواعده بما يتيح فرص التطبيق الواعي للتعلم المستمر والتعلم مدى الحياة.
 - استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات في تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم، وإتاحتها للراغبين في التعليم دون قيود المكان أو الزمان
- وبالنظر إلى التوجهات السابقة التي استندت إليها إستراتيجية تطوير التعليم العالي في مصر وتحليلها، نجد أنها أكدت في مضامينها على ضرورة استحداث أنماطاً جديدة من التعليم الجامعي من خلال استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما تنتجه من مميزات يمكن أن تسهم في إحلال التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر لكافة فئات المجتمع وشرائحه وتحقيق مطالبه دون التقيد بظروف الوقت والمكان.
- وهناك العديد من المحاولات والمشروعات التي تبين جهود التحول الرقمي للجامعات المصرية، حيث يعكس مشروع إنشاء شبكة الجامعات المصرية مدى اهتمام وزارة التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي، والتي تم إنشائها عام ١٩٨٧ بمقرها الرئيسي بمبنى المجلس الأعلى للجامعات بجامعة القاهرة؛ بهدف ربط الجامعات المصرية بحيث يمكنهم المشاركة في الموارد المختلفة المتاحة لبدى كل جامعة، ومن ثم أصبحت شبكة الجامعات هي أول شبكة محلية وقومية للجامعات المصرية.^(٤٢)
- حيث تقدم شبكة الجامعات المصرية العديد من الخدمات، وتتمثل أهم هذه الخدمات فيما يلي:^(٤٣)
- توفير شبكة اتصالات قوية ذات سرعات فائقة تربط بين الجامعات المصرية فيما بينها بين المجتمع البحثي في مصر.

■ توفير الاتصال للمجتمع الأكاديمي في مصر بالشبكات العالمية مثل: شبكة الانترنت، وشبكة البحوث الأوروبية GEANT، وشبكة الجيل الثاني Internet2، وبرتوكول الانترنت IPv6.

■ إتاحة تنفيذ المعالجات الحاسوبية التي تحتاج إلى مصادر غير متوفرة لدى الباحثين من خلال البنية الأساسية للشبكات الحاسوبية بالدول الأوروبية والمتاحة من خلال مشاركة الشبكة في مشروع EUMEDGRID.

■ تسجيل نطاقات الانترنت على مستوى جمهورية مصر العربية والخاصة بالنطاق المصري (.eg) لجميع النطاقات الفرعية سواء الحكومية أو للتعليمية أو العلمية أو التجارية أو العسكرية.

■ استضافة وتشغيل والمساهمة في إدارة أجهزة مشروعات تطوير التعليم العالي (التعليم الإلكتروني) - للتدريب - المكتبة الرقمية - إدارة نظم المعلومات بالمجلس الأعلى للجامعات) وذلك من خلال الشبكة الداخلية لشبكة للجامعات المصرية.

■ توفير خدمة البريد الإلكتروني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

■ المساهمة في بناء وتطوير شبكات الجامعات من خلال تقديم الاستشارات والدعم الفني والتقني المتقدم وتنظيم الزيارات الدورية للجامعات لتقليل أي عقبات تقنية.

■ تصميم واستضافة صفحات معلومات للجامعات والجهات المختلفة.

■ تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة وتقديم خدمة المؤتمرات المرئية.

كما يمثل مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTP) أحد

المشروعات ذات الأولوية في إطار الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي والتي تعكس جهود التحول الرقمي للجامعات المصرية أيضاً، حيث قامت وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي بتمويل المشروع على مرحلتين، حيث بدأت المرحلة الأولى في الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨، أما المرحلة الثانية فبدأت اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩ حتى نهاية يونيو ٢٠١٠، كما تم تقسيم محاور العمل بالمشروع إلى خمسة محاور رئيسية هي: (٤٤)

■ محور البنية الأساسية لشبكات المعلومات (IS) Network Infrastructure.

■ محور نظم المعلومات الإدارية (MIS) Management Information System.

■ محور التعلم الإلكتروني E-Learning.

■ محور المكتبات الرقمية Digital Libraries.

■ محور التدريب على تكنولوجيا المعلومات ICT- Training.

وقد تم تمويل عدة مشروعات بحيث تتماشى مع تلك المحاور على المستوى المركزي بالمجلس الأعلى للجامعات من ناحية، وعلى مستوى الجامعات من ناحية أخرى.

حيث تتمثل رؤية المشروع في الوصول إلى منظومة للتعليم العالي تعمل على أسس لضمان الجودة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ وإدارة العملية التعليمية بكل مؤسساتها معتمدة على مركز معلومات للتعليم العالي يتيح كافة المعلومات المطلوبة للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي ويخدم المجتمع.^(٤٥)

كما تتضح رسالة المشروع في إتاحة وتداول المعلومات في الصورة الإلكترونية من خلال شبكات معلومات الجامعات بشكل مباشر وسريع، واستحداث أنماط تعليمية جديدة، وتحقيق الميكنة المتكاملة للإدارة الجامعية، وتهيئة المجتمع الجامعي للتعامل معها من خلال التدريب الموجه والمستمر.^(٤٦)

أيضاً تم تحديد الأهداف الرئيسية لمشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات كما يلي:^(٤٧)

■ تأهيل البنية الأساسية لشبكات معلومات الجامعات وشبكة الجامعات المصرية

بالمجلس الأعلى للجامعات لتغطي كامل منظومة للتعليم العالي.

■ استحداث تطبيقات متكاملة لنظم المعلومات الإدارية ودعم اتخاذ القرار بالجامعات

والمجلس الأعلى للجامعات.

■ إعداد خطة على مستوى الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات لتطبيق مبدأ التعلم

الإلكتروني والتعلم عن بعد.

■ توفير مصادر المعلومات الإلكترونية من الكتب والمراجع والدوريات وإتاحتها

عن طريق شبكات المعلومات الجامعية.

■ إنشاء مراكز بالجامعات والمجلس الأعلى للجامعات لتقديم خدمات تعتمد على

تقنيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم العالي بهدف:

- تحويل المقررات إلى الصورة الإلكترونية.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على توظيف واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.
- ميكنة العمل بالمكتبات الجامعية.

وفي إطار خطة وزارة التعليم العالي لتطوير وتوسيع قاعدة التعليم الجامعي في مصر تم إنشاء الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني بالقرار الجمهوري رقم (٢٣٣) لسنة ٢٠٠٨ بدعم من صندوق تطوير التعليم برئاسة مجلس الوزراء كأول جامعة مصرية تتبنى مبدأ التعلم الإلكتروني في تقديم خدمات تعليمية على أعلى مستوى من الجودة وبأسعار مناسبة، وتعمل على إمداد سوق العمل بعناصر لها مهارات عالية وتتعامل مع التكنولوجيات العالية وعلى دراية بأحدث ما وصل إليه العلم في مجالات التخصص، كما تلتزم الجامعة بالتحسين المستمر للبيئة التعليمية بما يجعلها قادرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية للمجتمع والصناعة^(٤٨)

وهي مؤسسة مصرية للتعليم العالي لا تهدف إلى الربح وإنما تهدف إلى تقديم الخدمات التعليمية والتدريبية والبحثية وفقاً لأساليب تعليمية متكاملة أهمها التعليم عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكي تلبي متطلبات وحاجات المجتمع المصري، وكذلك الإسهام في خدمة المجتمع عن طريق توفير فرص التعلم الذاتي والتعليم المستمر لتوفير القوى البشرية المدربة، كما تقدم الجامعة خدماتها التعليمية لقطاع واسع من الدارسين بأسلوب التعلم الإلكتروني في أي وقت ومن أي مكان؛ مما يعطي فرصة للراغبين في الدراسة دون الحضور إلى الجامعة طوال الوقت.^(٤٩)

وجاءت فكرة إنشاء الجامعة الإلكترونية من الحاجة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية وإيجاد فرص تعليم عالي جديدة لمواجهة متطلبات السوق المتنامية والطلب المستمر على التعليم العالي، ومع رغبة الحكومة في رفع نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من ٣٢% إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠١٧.^(٥٠)

وتتمثل رؤية الجامعة في تقديم خدمات تعليمية وتدريبية على أعلى مستوى من الجودة، وإمداد سوق العمل بعناصر قادرة على التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة، وتعمل على التطوير المستمر للبيئة التعليمية.^(٥١)

كما تسعى الجامعة من خلال رسالتها إلى تقديم الخدمات التعليمية بنظام التعلم الإلكتروني على أعلى مستوى من الجودة وبأسعار مناسبة في مصر والشرق الأوسط وإفريقيا؛ بما يضمن التحسين المستمر لبيئة التعليم والتعلم، ويسهم بشكل ملموس في تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، وتلبية الاحتياجات المستقبلية للمجتمع والصناعة.^(٥٢)

وتتضح أهداف الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني من خلال ما يلي:^(٥٣)

■ الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين نوعيته من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة، وإنشاء قاعدة واسعة لتكنولوجيا المعلومات، واستخدام الطرق الحديثة للتعلم الإلكتروني.

■ دعم التوجه الاستراتيجي نحو زيادة القدرة الاستيعابية للتعليم العالي في مصر.

■ توفير فرص الحصول على التعليم الجامعي؛ من خلال تقديم فرص دراسية بديلة للذين لا تسمح لهم الظروف لأسباب مختلفة بحضور المحاضرات بصورة مكثفة كما هو الحال في التعليم العالي التقليدي.

■ إعداد خريج ذي مهارات ومعرفة تكنولوجية تمكنه من إيجاد فرص عمل جيدة. تعليم وتدريب العاملين لمساعدتهم على التقدم في تخصصاتهم وإعادة تأهيلهم للحصول على فرص عمل أفضل.

■ الاهتمام بالبحوث في المجالات المتصلة بالتكنولوجيا، وإقامة علاقات مع مراكز البحوث المتخصصة في جميع أنحاء العالم.

■ توفير المجالات التعليمية الحديثة في مختلف التخصصات.

وإذا كان هناك العديد من الجهود والمحاولات التي تشجع على التحول الرقمي للجامعات المصرية، والتي مهدت لتبنيه؛ إلا أنه على الجانب الآخر، هناك العديد من التحديات التي قد تحول دون تنفيذ التحول الرقمي لها، والتي يمكن تناولها من حيث ما يلي:

١- تحديات ترتبط بالهيكل التنظيمي للجامعات:

حيث يعتبر الهيكل التنظيمي للجامعات بمثابة الإطار الديناميكي الذي تنمو فيه الإستراتيجيات وتجد مجالها للتطبيق، إلا أن إحدى الدراسات تشير إلى "غلبة الجمود

على شكل التنظيم الجامعي وسيطرة الشكل الهرمي على المؤسسات الجامعية القائمة، كما أن الجامعة لا تحظى بصلاحيات اختيار شكل التنظيم أو الهيكل الإداري المتوائم مع أهدافها؛ بل تخضع في هذا الشأن للرقابة الفنية من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الذي يحظى بالسلطة النهائية لاعتماد الهياكل التنظيمية للجامعات^(٥٤)، الأمر الذي ترتب عليه الضعف في مرونة الهياكل التنظيمية بالجامعات، وبالتالي افتقارها لأشكال الهياكل التنظيمية الجديدة مثل التنظيمات الشبكية والمصفوفية والافتراضية وغيرها من الأشكال الحديثة للهياكل؛ مما أثر بشكل مباشر على تحقيقها التحول الرقمي، وخاصة في ظل بيئة تقتد ثقافة التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإيمان بأهميتها في شتى مجالات العمل الجامعي.

ويؤكد ذلك ما أشارت إليه إحدى الدراسات من أن "إضافة أي عنصر جديد إلى الهيكل القائم للمؤسسة الجامعية يقتضي صدور سلسلة متوالية من الموافقات والقرارات التي تدور في فلك البيروقراطية المركزية المفرطة أو شبه المطلقة، كمنط غالب على إدارة الجامعات، بالإضافة إلى عدم خضوع التشريعات الحاكمة للجامعات والمتمثلة في قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ للمراجعة الشاملة أو التغيير، برغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً، مع الاكتفاء فقط بإدخال تعديلات جزئية على بعض بنوده دون البعض الآخر"^(٥٥).

وعلى الرغم من استحداث العديد من المراكز داخل الهياكل التنظيمية للجامعات المصرية-مراكز إنتاج المقررات الالكترونية ومراكز التدريب على التكنولوجيا- كأحد المشروعات الفرعية لمشروع ICTP، والتي يمكن الاستفادة منها في عملية التحول الرقمي للجامعات المصرية، إلا أن التقارير تشير إلى وجود بعض جوانب الضعف وأوجه القصور في مشروعات التطوير القائمة بالجامعات والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:^(٥٦)

- غياب تعريف منظومة الرؤية والرسالة والقيم المضافة للعديد من المشروعات.
- ندرة إقامة علاقات وروابط مع القيادات السياسية والمستفيدين من التطوير في المجتمع المدني.
- ضعف الإعلام بالقدر الكافي عن منجزات مشروعات التطوير في الجامعات.

■ تركيز معظم المشروعات على أعضاء المجتمع الجامعي (أعضاء هيئة التدريس - الطلاب - العاملين) دون التركيز على مردود هذا التطوير وربطه باحتياجات المجتمع.

■ لم يتم اختيار المشروعات القائمة بالجامعات على أساس تكاملي، ولكن على أساس فردي طبقاً لجودة مقترح المشروع المقدم، بالإضافة إلى ضعف استجابة بعض مديري المشروعات لفكرة التعاون والتكامل بين المشروعات.

٢- تحديات ترتبط بالعناصر البشرية:

حيث تشير إحدى الدراسات إلى "للقصور الواضح في قدرة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على التعامل مع أساليب تكنولوجيا المعلومات وأدواتها لتيسير مهامهم الإدارية والتعليمية والبحثية والمجتمعية وبما يحقق للتطوير المنشود في أدائهم".^(٥٧)

بالإضافة إلى "تزايد معوقات التنمية المهنية والمتمثلة في ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لأعضاء هيئة التدريس، وضعف الإلمام بالأساليب التكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى عدم توافر الأجهزة والمعدات اللازمة لمطلوبات البحث العلمي".^(٥٨)

أيضاً لم تتضح ثقافة التعلم الإلكتروني لدى الكثير من أعضاء هيئة التدريس نظراً لحدائثة مفهوم التعلم الإلكتروني لدى البعض منهم، بالإضافة إلى تخوف العديد منهم من الخوض في هذه التجربة الجديدة، وعدم توقع المخرجات النهائية لها، كما أن كفاءة العاملين في مراكز الإنتاج تعتبر محدودة نظراً لحدائثة طرق وأساليب الإنتاج لديهم".^(٥٩)

كذلك تشير إحدى الدراسات إلى أن "هناك قصوراً واضحاً فيما تبذله الجامعات المصرية من جهود للارتقاء بمستوى أداء أعضاء هيئة التدريس بها، كما أنها لا يوجد لديها مخططات واضحة لرعاية المتميزين منهم، الأمر الذي يبرز مدى حاجة الجامعات المصرية إلى ضرورة تبنيها لبني تنظيمية جديدة، تهدف إلى صقل وتتمية ما لدى أعضاء هيئة التدريس من خبرات ومهارات وكفايات من خلال إتاحة الفرصة لهم للانتقال من العمل في الإطار المحلي إلى الإطار العالمي".^(٦٠) ولعل التحول الرقمي للجامعات المصرية يمكن أن يسهم في تبني تنظيمات رقمية جديدة من شأنها أن تساعد

على تبادل الخبرات والمعارف بين أعضاء هيئة التدريس على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وتقلل من الحدود الفاصلة بين الجامعات وبعضها البعض.

٣- تحديات ترتبط بالعناصر المادية:

بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير التعليم الجامعي بأبعاده المختلفة، وتطوير البنية التحتية بالجامعات المصرية، إلا أن إحدى الدراسات تشير إلى "تدني مستوى البنية التحتية بالجامعات، وانخفاض المواصفات التكنولوجية للتجهيزات والأجهزة المستخدمة في شبكات المعلومات بالكليات والجامعة، بالإضافة إلى ضعف التجهيزات بالقاعات والمعامل والمكتبات الإلكترونية".^(١١)

وبالإضافة إلى ما سبق، نجد أن الجامعات الحكومية تعاني من "اضمحلال في الإمكانيات المكتبية، وتكرار المراجع والدوريات بدلاً من تكاملها، وعدم وجود تكامل وتنسيق بين الجامعات للاشتراك في الدوريات، والتبادل والتكامل في المقتنيات المكتبية".^(١٢)

وحيث تمثل الموارد المالية عنصراً أساسياً في دعم عمليات التطوير الجارية في الجامعات، وأحد أهم متطلبات التحول الرقمي للجامعات، ودعم توفير الخدمات التي تفي باحتياجات جميع المستفيدين وأصحاب المصالح من الجامعات، نجد أن الجامعات المصرية تعتمد بصورة كلية على التمويل الحكومي، مما أدى إلى "فرض الكثير من القيود التمويلية التي تحول بين الجامعات المصرية وبين تمتعها بالاستقلال المالي، بالإضافة إلى امتلاك المجلس الأعلى للجامعات معظم الصلاحيات المرتبطة بالتعليم الجامعي في مصر؛ مما يجعل الجامعات لا تستطيع أن تقرر شيئاً من شؤونها الداخلية بدون الرجوع إليه".^(١٣) هذا وإنما يدل على إتباع المركزية المفرطة في إدارة الجامعات المصرية، مما قد يستغرق معه مزيداً من الوقت في استحداث أنماطاً جديدة للتعليم الجامعي وتطبيقها في الواقع.

ونتيجة لانخفاض الإنفاق العام على التعليم الجامعي، انعكس ذلك على انخفاض النفقات الخاصة بكل طالب على مستوى التعليم الجامعي، ومن ثم أصبحت الجامعات تعاني من عجز شديد في الموارد من حيث أعضاء هيئة التدريس، والبنية الأساسية، والمعدات، والمواد التعليمية، بالإضافة إلى تدهور الجودة في معظم مؤسسات التعليم

الجامعي، وانخفاض نسبة التمويل المخصص للبحوث الجامعية؛ مما يقيد قدرة الجامعات على الاضطلاع بدور مهم في توليد المعرفة. نشأ عن ذلك (٦٤) يتضح من ذلك أن ثمة ضغوط تقع على عاتق مؤسسات التعليم الجامعي التي استوعبت النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو، وبالتالي فهناك حاجة ضرورية لاستحداث صيغ تعليمية جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة للطلاب.

ثالثاً: آليات مقترحة لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية:

في ضوء الاستفادة من الإطار النظري للبحث، وبناء على الجهود والتحديات التي سبق تحديدها في الواقع، يمكن اقتراح الآليات التالية لتنفيذ التحول الرقمي للجامعات المصرية على النحو التالي:

١- تحليل الفرص والتحديات في البيئة الخارجية للجامعة، والمتضمنة عملاء الجامعة والمنافسين والأسواق التي تسوق فيها خدماتها، بالإضافة إلى تقييم بيئتها الداخلية لتحديد نواحي القوة والضعف؛ وذلك بهدف تحديد ما ينبغي أن تركز عليه الجامعة في التحول الرقمي لها.

٢- تحديد الرؤية: وهي تعني بضرورة توضيح الجامعات لما تريد أن تكون عليه في المستقبل؛ وذلك من خلال التفاعل والتعاون الجماعي بين أعضاء المجتمع الجامعي كافة.

٣- توفير الدعم القيادي والإداري لجهود التحول، وذلك من خلال التركيز على نمط القيادة التحويلية، والممارسات الإدارية المرتبطة بالتكنولوجيا.

٤- تطوير الهياكل التنظيمية القائمة من خلال الابتعاد عن الهياكل المعقدة، والسعي لإيجاد هياكل تنظيمية مرنة، والتركيز على فرق العمل الفعالة داخل الجامعات، والسعي لبناء فرق العمل الافتراضية.

٥- وجود إستراتيجية واضحة للتحول الرقمي في ضوء تحليل السوق واحتياجاته، وتحليل نقاط القوة والضعف بالجامعة، ومسح الفرص والتحديات بالبيئة الخارجية المحيطة بالجامعة. وكذلك في ضوء الرؤية والأهداف المرغوب تحقيقها.

- ٦- التركيز على البعد التكنولوجي : وذلك من خلال تجديد البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بالجامعة من حيث توفير الأجهزة الحديثة والبرامج المتنوعة.
- ٧- تنمية الموارد البشرية بالجامعة: من خلال مراعاة عملية التوظيف والتعيين، وتنمية مهارات وقدرات أعضاء المجتمع الجامعي كافة من خلال برامج التدريب المتنوعة والتنمية الذاتية.
- ٨- تغيير الثقافة التنظيمية السائدة: من خلال نشر ثقافة استخدام تكنولوجيا والانترنت، وثقافة التعلم الالكتروني من خلال عقد الندوات وورش العمل والاجتماعات المتنوعة على كافة المستويات التنظيمية بالجامعة؛ وذلك من أجل العمل على الإقناع الواسع لأفراد المجتمع الجامعي بعملية التحول الرقمي، والمشاركة الإيجابية فيها.
- ٩- توفير الإمكانيات المادية والمالية لضمان نجاح عملية التحول الرقمي؛ وذلك من خلال إيجاد مصادر تمويل بديلة عن التمويل الحكومي، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني كافة في عملية التحول الرقمي.
- ١٠- الاهتمام ببناء مناخ من الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع الجامعي كافة، من خلال مشاركتهم في عملية التحول الرقمي.
- ١١- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية التعلم الالكتروني، ونشر ثقافته من خلال وجود مساندة إعلامية من قبل جميع مؤسسات الإعلام المختلفة.
- ١٢- محور الأمية الكمبيوترية لدى أعضاء المجتمع الجامعي خاصة، وكافة شرائح المجتمع عامة؛ من خلال التدريب على استخدام الكمبيوتر وتطبيقاته في كافة مناحي الحياة -الشخصية والتعليمية والمهنية-.
- ومن خلال ما سبق، نجد أن نجاح عملية التحول الرقمي للجامعات لا يعتمد علي مدي فاعلية عملية التحول فحسب، وإنما يتطلب الأمر قدرات ومهارات وخصائص شخصية للقيادات الجامعية وكافة أعضاء المجتمع الجامعي تعكس مدي إيمانهم والتزامهم بعملية التحول الرقمي ومتطلباتها، إلى جانب تطوير إستراتيجيات إضافية

لبناء قدرات القيادات والأفراد؛ بهدف دعم التغيير وتأييده وفي ضوء مفاهيم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات وأنشطة الجامعة.

هوامش البحث

- (1) Philip G.Altbach,"University Reform: An International Perspective", Higher Education Research, published by American Association for Higher Education, No.10, 1980, p.6
- (2) Wikipedia Dictionary, Available on line: <http://en.wikipedia.org/wiki/Digitizing> .(access 2 April 2008).
- (3) Eric Brynjolfsson and Lorin Hitt, Digital Organization: Preliminary Results from an MIT Study of Internet Organization, Culture and Productivity , Executive Summary, April 19, 2002,p.1.
- (٤) على السلمي، إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، (القاهرة: دار غريب للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٥٧.
- (٥) نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٤)، ص ٢٦.
- (6) Wanda J.Orlikowski,"The Duality of Technology: Rethinking the Concept of Technology in Organization " , Organization Science, 1992, p.402.
- (٧) محمد محمد الألفي، "المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول"، من أوراق عمل مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس بعنوان: الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية، والمنعقد في الفترة من ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧ بدبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧، ص ٢٩.
- (8) Patricia Buckley, "Digital Transformation: Information, Interaction and Identity", Digital Economy, 2003, Available on: <https://www.esa.doc.gov/reports/DE-Chap7.pdf>, Access (22/4/2008).
- (٩) على السلمي، نموذج الإدارة الجديد في عصر الاتصالات والمعلومات"، في رحلتي مع الإدارة: كتابات إدارية في قضايا وطنية، الجزء الثاني، (القاهرة: دار غريب للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٤.

(١٧) وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، مشروعات تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، يرجى مراجعة الموقع التالي:

- <http://www.heep.edu.eg/arabic/ictp.htm>

(11) Available on line,

<http://www.ictp.org.eg/english/domains/NetworkInfrastructure.php>

(12) Available on line, <http://www.ictp.org.eg/english/domains/MIS.php>

(13) Available on line, <http://www.ictp.org.eg/english/domains/ELearning.php>

(14) Available on line, <http://www.ictp.org.eg/english/domains/DLibrary.php>

(15) Available on line, <http://www.ictp.org.eg/english/domains/ICTI.php>

(16) Available on line, <http://www.ccu.edu.eg/wps/portal>.

(17) Available on line, <http://www.ccu.edu.eg/wps/portal>.

(18) وزارة التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، مشروع نظم وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي: الأهداف والإنجازات-

المرحلة الأولى ٢٠٠٤-٢٠٠٨، (القاهرة: وحدة إدارة المشروعات، ٢٠٠٨)، ص ١

(19) جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات، تقرير: عن المركز القومي للتعليم الإلكتروني- أغسطس

٢٠١٠، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٠)، ص ٢٨.

(20) أميرة رمضان عبد الهادي حسن، دراسة مقارنة لبعض الجامعات الافتراضية العربية والأجنبية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير

التعليم الجامعي الافتراضي بمصر، من بحث مؤتمر اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي، المؤتمر العلمي السنوي

الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، والذي عقده بالتعاون مع كلية التربية -جامعة بني سويف، وللتقيد

بكلية التربية -جامعة بني سويف، في الفترة من ٦-٧ فبراير ٢٠١٠، المجلد الثاني، دار الفكر المصري، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص

.٩١٨، ٩١٠.

(21) Wanda J.Orlikowski, Op.Cit.

(22) Howard Rosenbuam, "Notes on A Structural View of Digital Information in Organizations", (U.S.A: Indiana University Bloomington, 1997).

(23) Eric Brynjolfsson and Lorin Hitt, Op.Cit.

^(٢١) Patricia Buckley, Op.Cit.

^(٢٢) زينب محمود مصيلحي، أماني عبد القادر محمد، أبحاث التعليم الجامعي الإلكتروني في مصر والفرص المتاحة للاستفادة منه،

مستقبل التربية العربية، العدد ٣٧، ص ١٠٤، ٢٠١٤، ص ١١٤.

^(٢٣) خلف محمد البحري، حسين طه عظام، دورية تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات المصرية، من بحوث مؤتمر التعليم

وقضايا المجتمع المعاصر، مؤتمر العنسي، عدد ٣٣، جامعة سوهاج، والمنعقد في جامعة سوهاج بالاشتراك مع جمعية الثقافة

من أجل التنمية، في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أبريل ٢٠٠٨، سوهاج، دار العلم والإيمان للنشر، ٢٠٠٨.

^(٢٤) علي السلمي، إدارة التميز: نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، مرجع سابق، ص ٢٥٧

^(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٥٨.

^(٢٦) محمد محمد المهدي، المنظمة الرقمية في عالم متغير، من بحوث المؤتمر العربي الأول لتكنولوجيا المعلومات والإدارة بعنوان: نحو

منظمة رقمية، والمنعقد في شرم الشيخ، في الفترة من ١ إلى ٤ أكتوبر ٢٠٠٢، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٢،

ص ٥.

^(٢٧) إيمان صالح عبد الفتاح، التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الرقمية، (القاهرة: إبيس . كوم، ٢٠٠٧)، ص ٧٧.

^(٢٨) حسن مظفر الرزق، الجامعة الافتراضية العربية الموحدة، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٠، ٢٠٠٦، ص ٢.

^(٢٩) بسامان فيصل محمود، الدور القيادي لرؤساء الأقسام العلمية في الجامعات العربية، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية

الإدارية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤)، ص ٢٤-٢٥.

^(٣٠) إيمان صالح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٨٤.

^(٣١) نبيل علي ونادية حمازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع للمعرفة، عالم المعرفة، العدد ٣١٨، أغسطس ٢٠٠٥، المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

^(٣٢) علي السلمي، تطوير أداء وتجديد المنظمات، (القاهرة: دار قباء للنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٦.

^(٣٣) المرجع سابق، ص ٥٧.

^(٣٤) محمد محمد المهدي، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

(^{٥٠}) المرجع السابق، ص ٨

(^{٥١}) الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني، رؤية الجامعة:

Available: <http://www.eelu.edu.eg/wps/portal> (Accessed: 8-8-2011).

(^{٥٢}) الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني، رسالة الجامعة:

Available: : <http://www.eelu.edu.eg/wps/portal> (Accessed: 8-8-2011).

(^{٥٣}) الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني، أهداف الجامعة:

Available :<http://applications.eelu.edu.eg/eelu/magazine/introduction/1.swf> (Accessed: 8-8-2011).

(^{٥٤}) ناهد عز الدين، دور المؤسسة الجامعية: وضع الأهداف أم تنفيذ السياسات؟، من بحوث مؤتمر التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، المنعقد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥، المجلد الأول، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ٤١٦.

(^{٥٥}) المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(^{٥٦}) وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، تقييم الجامعات المصرية للمشروعات الممولة من صندوق مشروع تطوير التعليم العالي: تقييم أداء الصندوق وملخص دراسات الجامعات، الجزء الأول، (القاهرة: صندوق مشروع تطوير التعليم العالي، مارس ٢٠٠٧)، ص ٣٩ - ٤١.

(^{٥٧}) دواء محمود عبد الفتاح جوهر، تصور مقترح لتطوير أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء مدخل إدارة المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمه إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

(^{٥٨}) حافظ فرج أحمد، التنمية المهنية للمستلماة لأستاذ الجامعة في ضوء متغيرات العصر، من بحوث مؤتمر التعليم الجامعي العربي - أفاق الإصلاح والتطوير، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر والعربي الثالث لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، والمنعقد في الفترة من ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤، في دار الضيافة بجامعة عين شمس، القاهرة، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ٢٠٠٤، ص ١٢٦.

^(٥٩) جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات، تقرير عن المركز القومي للتعليم الإلكتروني - أغسطس ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٨-٩.

^(٦٠) مجلة عبد القادر هاشم، تنمية الجامعات الحكومية بالجامعات المصرية في ضوء فرق العمل الافتراضية - دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، العدد (٢٠)، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٩١.

^(٦١) زينب محمود مصيلحي وأمانى عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ١٥٨.

^(٦٢) أحمد عبد العزيز، التخطيط الاستراتيجي لمراكز البحث الجامعي في جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٩٨.

^(٦٣) إبراهيم أبو الخير سنبلو، "الاستقلال المالي للجامعات: دراسة مقارنة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية"، من بحوث مؤتمر

اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، والذي عقدته بالتعاون مع كلية التربية - جامعة بني سويف، وللمتعقد بكلية التربية - جامعة بني سويف، في الفترة من ٦ -

٧ فبراير ٢٠١٠، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٥٤، ٩٥٩.

^(٦٤) لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر،

(باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠)، ص ٣٧.